

مؤشر مدراء المشتريات PMI® للإمارات التابع لمجموعة S&P Global

مؤشر مدراء المشتريات ينخفض إلى أدنى مستوى له منذ سبتمبر 2021

النتائج الأساسية

نمو الإنتاج والأعمال الجديدة يتباطأ، لكنه يظل قويًا

الشركات تبدأ في استنفاد المخزون للتعويض عن ضغوط العمل

ارتفاع تضخم التكلفة إلى أعلى مستوى في عامين

مؤشر مدراء المشتريات مؤشر PMI للإمارات التابع لمجموعة S&P Global

معدل موسميًا، < 50 = تحسن منذ الشهر الماضي



المصادر: مؤشر مدراء المشتريات التابع لـ S&P Global
جمعت البيانات في الفترة من 11 إلى 25 يوليو 2024.

تعليق

صرّح ديفد أوين، خبير اقتصادي أول في S&P Global Market Intelligence، قائلاً:

"يُعد الانخفاض في مؤشر مدراء المشتريات في الإمارات العربية المتحدة إشارة أخرى إلى أن نمو القطاع غير المنتج للنفط يتجه نحو الانخفاض في عام 2024. ولا يقتصر الأمر على أن المؤشر سجل أدنى مستوياته منذ ما يقرب من ثلاث سنوات، حيث سجل 53.7 نقطة في شهر يوليو، ولكنه فقد أيضًا زخمه في أربعة من الأشهر الخمسة الماضية وانخفض إلى ما دون المتوسط طويل المدى (54.4)."

"لا تزال القدرة الإنتاجية للشركات من التحديات الرئيسية التي تواجه القطاع، كما يتضح من الارتفاع الحاد الآخر في الأعمال المتراكمة، حيث تواجه الشركات صعوبات في حل مشكلات التوريد والمشكلات الإدارية. على الرغم من أن فترات التسليم آخذة في التحسن والمشتريات آخذة في الزيادة، فقد اضطرت الشركات إلى استنفاد مخزونها في محاولة لحل بعض هذه المشكلات، الأمر الذي قد يكون بمثابة رياح معاكسة للنمو إذا تم استنفاد المخزون بشكل كبير."

"ومع ذلك، يشير مؤشر مدراء المشتريات بشكل عام إلى أن القطاع غير المنتج للنفط يتوسع بقوة ويمكن أن يزداد قوة إذا بدأت الشركات في التغلب على أعباء العمل. وتشعر الشركات بشكل عام بالتفاؤل حيال ذلك، حيث ظل مستوى الثقة قويًا بشأن العام المقبل، في حين استمرت جهود التوظيف أيضًا في محاولة لرفع قدرات الموظفين."

أظهرت أحدث بيانات الدراسة أن ظروف الأعمال في القطاع الخاص غير المنتج للنفط في الإمارات العربية المتحدة تحسنت بأضعف وتيرة منذ ما يقرب من ثلاث سنوات في شهر يوليو، حيث أثرت الظروف التنافسية وارتفاع ضغوط الأسعار وزيادة الطاقة الإنتاجية على الأداء. وبينما استمر ارتفاع طلب العملاء في دعم نمو النشاط التجاري، أدت رغبة الشركات في الاحتفاظ بالعملاء بالإضافة إلى الصعوبات المستمرة فيما يتعلق بالقدرة الإنتاجية إلى زيادة حادة أخرى في الأعمال المعلقة، مما أدى أيضًا إلى انخفاض المخزون لأول مرة منذ أواخر عام 2020.

وتسارع تضخم الأسعار بشكل أكبر، حيث شهدت الشركات أسرع ارتفاع في تكاليف مستلزمات الإنتاج في عامين بالضبط. وتم تمرير أسعار مستلزمات الإنتاج المرتفعة مرة أخرى إلى العملاء جزئيًا، حيث زادت أسعار الإنتاج للشهر الثالث على التوالي.

هبط مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي (PMI®) للإمارات المعدل موسميًا التابع لشركة S&P Global - وهو مؤشر مركب يُعدّل موسميًا تم إعداده ليقدّم نظرة عامة دقيقة على ظروف التشغيل في اقتصاد القطاع الخاص غير المنتج للنفط - من 54.6 نقطة في شهر يونيو إلى 53.7 نقطة في شهر يوليو، وهي أدنى قراءة له منذ شهر سبتمبر 2021. وكان المؤشر أيضًا أقل من متوسطه على المدى الطويل البالغ 54.4 نقطة، لكنه ظل أعلى بشكل واضح من المستوى المحايد (50.0 نقطة).

ارتفعت مستويات النشاط التجاري بشكل أكبر في شهر يوليو، حيث علقت الشركات على زيادة تدفقات الأعمال الجديدة والمشاريع الجارية وتحسن ظروف سلسلة التوريد. ومع ذلك، واستمرارًا للاتجاه المسجل مؤخرًا، تراجع معدل التوسع للشهر الثالث على التوالي وكان الأضعف منذ ما يقرب من ثلاث سنوات.

ومع ذلك، ظلت ظروف الطلب مواتية في شهر يوليو، مع ارتفاع المبيعات بشكل حاد، ولكن بأقل مستوى منذ شهر أبريل. وتجدر الإشارة إلى التحسن الملحوظ الآخر في الطلب الدولي، حيث ارتفعت الصادرات بثاني أقوى وتيرة منذ تسعة أشهر. ومع ذلك، فإن قوة المنافسة أدت إلى أن بعض الشركات شهدت انخفاضًا في حجم الطلبات الجديدة.

في ظل المخاوف من إمكانية تحول العملاء إلى المنافسين، أشارت تقارير الدراسة إلى أن كثيرًا من الشركات غير المنتجة للنفط كان حجم الأعمال لديها أكبر من قدرتها الإنتاجية. وإلى جانب تحديات إنجاز العمل وتجاوز مواعيد المشاريع القائمة، أدى ذلك إلى ارتفاع كبير آخر في حجم الأعمال المعلقة، مما دفع الشركات إلى الاستفادة من مستلزمات الإنتاج لديها قدر الإمكان لتجنب المزيد تراكم الأعمال. ونتيجة لذلك، وعلى الرغم من الارتفاع الحاد في مشتريات مستلزمات الإنتاج، انخفض حجم المخزون الإجمالي على مستوى القطاع للمرة الأولى منذ شهر نوفمبر 2020 (وإن كان ذلك بشكل طفيف).

مؤشر مدراء المشتريات في دبي

انخفض مؤشر مدراء المشتريات في دبي إلى أدنى مستوى له في عامين ونصف في شهر يوليو. وانخفض المؤشر الرئيسي من 54.3 نقطة في شهر يونيو إلى 52.9 نقطة في شهر يوليو، وأشار إلى تحسن قوي ولكن أبطأ في أحوال القطاع الخاص غير المنتج للنفط.

وقد لوحظ تحسن طفيف بشكل خاص فيما يتعلق بالطلبات الجديدة، والذي تأثر جزئيًا بالظروف التنافسية. وانخفض نمو الإنتاج قليلاً إلى أدنى مستوى له منذ شهر سبتمبر 2021، مما أدى إلى تقليص معدل خلق فرص العمل.

وجدير بالذكر أن الشركات غير المنتجة للنفط خفضت مخزونها من المشتريات بثاني أسرع وتيرة على الإطلاق في شهر يوليو (بعد شهر أبريل 2020)، وسط تقارير تفيد بارتفاع أسعار المواد والحاجة إلى الاستفادة من المخزون الحالي. وارتفعت أسعار مستلزمات الإنتاج بأسرع معدل خلال عامين بالضبط، مما أدى إلى زيادة رسوم الإنتاج للشهر الثالث على التوالي.

الاتصال

ديفيد أوين
خبير اقتصادي أول
S&P Global Market Intelligence
هاتف: +44 1491 461 002
david.owen@spglobal.com

سابرينا ماين
اتصالات الشركات
S&P Global Market Intelligence
هاتف: +44 7967 447030
sabrina.mayeen@spglobal.com

إذا كنت تفضل عدم تلقي بيانات صحفية من مجموعة S&P Global، فُرجى مراسلة
katherine.smith@spglobal.com. لقراءة سياسة الخصوصية، انقر هنا.

وفي الوقت نفسه، أشارت بيانات الدراسة إلى زيادة حادة أخرى في تكاليف الأعمال في شهر يوليو. في الواقع، كان معدل التضخم في أسعار مستلزمات الإنتاج هو الأسرع منذ عامين بالضبط، حيث تسارع في كل من الأشهر الأربعة الماضية. وغالبًا ما كان ارتفاع أسعار المواد وراء ضغوط الأسعار، وفقًا للشركات، رغم وجود إشارات أيضًا إلى الزيادات في الأجور والتكاليف العامة الأخرى.

ارتفعت أسعار المبيعات مرة أخرى في شهر يوليو، حيث وصل الارتفاع إلى مستوى قياسي هو الأعلى في أكثر من ست سنوات، وذلك للشهر الثاني على التوالي. ومع ذلك، قررت بعض الشركات فقط تمرير النفقات إلى العملاء في ظل المنافسة المستمرة.

استمر تحسن مواعيد تسليم الموردين بوتيرة قوية في شهر يوليو. وتم في الغالب تقليل مواعيد التسليم تماشيًا مع طلبات الشركات بزيادة سرعة التسليم.

بالنظر إلى المستقبل، تميل الشركات غير المنتجة للنفط إلى التنبؤ باستمرار تحسن الظروف الاقتصادية على مدى الـ 12 شهرًا المقبلة، على الرغم من تراجع درجة الثقة إلى أضعف مستوياتها منذ شهر يناير. كما تراجع معدل خلق فرص العمل إلى أدنى مستوى له في ستة أشهر في شهر يوليو.

المنهجية

يتم إعداد مؤشر PMI® للإمارات التابع لمجموعة S&P Global من قبل مجموعة S&P Global من خلال الاستعانة بالردود على الاستبيانات المرسلة إلى مدراء المشتريات في هيئة تضم حوالي 1000 شركة من شركات القطاع الخاص. والهيئة مقسمة حسب الحجم التفصيلي للقطاعات وحجم القوى العاملة بالشركات، وبناءً على المساهمات في إجمالي الناتج المحلي. تشمل القطاعات التي تشملها الدراسة: التصنيع والبناء وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات. جُمعت بيانات الدراسة للمرة الأولى في أغسطس 2009.

يتم جمع الردود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستجابات "الأعلى" ونصف النسبة المئوية من الردود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و 100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسميًا.

القراءة الرئيسية هي مؤشر مدراء المشتريات (PMI). مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه معاكس للمؤشرات الأخرى.

لا يتم مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر، لكن قد تتم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسبما يتناسب، وهذا يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة موسميًا.

لمزيد من المعلومات عن منهجية دراسة مؤشر PMI، يُرجى الاتصال بـ economics@spglobal.com.

نبذة عن S&P Global

S&P Global (رمزها في بورصة نيويورك: SPGI) تقدم S&P Global معلومات هامة وأساسية. نقدم للحكومات والشركات والأفراد البيانات الصحيحة والخبرات والتكنولوجيا حتى يتمكنوا من اتخاذ القرارات عن قناعة. ومن خلال مساعدة عملائنا على تقييم الاستثمارات الجديدة وتوجيههم في مجالات البيئة والمجتمع والحوكمة وانتقال الطاقة عبر سلاسل التوريد، نفتح فرصًا جديدة وتغلب على التحديات ونسرع من تقدم العالم إلى الأمام.

تسعى العديد من المؤسسات الرائدة عالميًا للحصول على خدماتنا في توفير التصنيفات الائتمانية والمعايير والتحليلات وحلول سير العمل في أسواق رأس المال والسلع والسيارات على مستوى العالم. ومع كل عرض من عروضنا، نساعد المؤسسات الرائدة في العالم على التخطيط اليوم من أجل الغد. www.spglobal.com

نبذة عن مؤشرات مدراء المشتريات (PMI)

تغطي دراسات مؤشرات مدراء المشتريات (PMI) الآن أكثر من 40 دولة ومنطقة رئيسية بما في ذلك منطقة اليورو "Eurozone". وقد أصبحت مؤشرات مدراء المشتريات (PMI) أكثر الدراسات متابعة في العالم، كما أنها المفضلة لدى البنوك المركزية، والأسواق المالية، وصانعي القرار في مجالات الأعمال وذلك لقدرتها على تقديم مؤشرات شهرية حديثة ودقيقة ومميزة للأوضاع الاقتصادية. www.spglobal.com/marketintelligence/en/mi/products/pmi

تؤول ملكية حقوق الملكية الفكرية الخاصة بالبيانات الواردة هنا إلى شركة S&P Global أو الشركات التابعة لها أو بترخيص منها. ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو النشر، أو التوزيع، أو النقل للبيانات بأية وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من شركة S&P Global. ولا تتحمل شركة S&P Global أية مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو عدم الدقة، أو عمليات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل S&P Global أية مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأضرار الخاصة، أو العارضة، أو التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. مؤشر مدراء المشتريات PMI® هي إشارات تجارية أو علامات تجارية مسجلة باسم S&P Global Inc أو حاصلة على ترخيص بـ المحدودة وأل لشركتها التابعة.

تم نشر هذا المحتوى بواسطة S&P Global Market Intelligence وليس بواسطة S&P Global Ratings، وهو قسم في S&P Global يُدار بشكل منفصل. يُحظر إعادة إنتاج أي معلومات أو بيانات أو مواد، بما في ذلك التصنيفات ("المحتوى") بأي شكل من الأشكال إلا بإذن كتابي مسبق من الطرف المعني. ولا يضمن هذا الطرف والشركات التابعة له والموردون ("موفرو المحتوى") دقة أي محتوى أو كفاءته أو اكتماله أو توافقه، كما أنهم غير مسؤولين عن أي أخطاء أو سوء (بإجمال أو غير ذلك)، بعض النظر عن السبب، أو عن النتائج المترتبة على استخدام هذا المحتوى. إن يتحمل موفرو المحتوى أي حال من الأحوال المسؤولية عن أي أضرار أو تكاليف أو نفقات أو رسوم قانونية أو خسائر الدخل أو خسائر الأرباح وتكاليف الفرصة البديلة) فيما يتعلق بأي استخدام للمحتوى.